P.D.P.K.S

الـديمقراطـي

جريدة الديمقراطي تصدر منذ عام ١٩٦٦

الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا العدد ٦٦٠ أيلول 2026

الافتتاحية

إذا ما تركنا الجوانب العاطفية وردات الأفعال العفوية، وبعيدا عن لغة التجريح والتخوين تجاه ما حدث من عملية اندماج قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية التي كانت قائمة في مناطق شمال شرق سوريا، كما كانت تسمى، فإن ما جرى بناء على الاتفاق الذي وقعه قائد قسد، السيد مظلوم عبدي مع رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، السيد أحمد الشرع، يمكن القول بأنه، وليس دفاعا عن أي جهة، كان أفضل الممكن، ولم يكن بالإمكان أفضل مماكان، نظرا لتغير موازين القوى والمصالح الدولية والإقليمية، خصوصا الموقف الأمريكي الناجم عن قيام الولايات المتحدة بإجراء ترتيبات إقليمية فيما يخص الصراع وعمليات المواجهة والحرب مع إيران، وقد كان ترتيب الأوضاع على الساحة السورية بعد سقوط النظام البائد من صلب هذه الترتيبات. لذا، كان ولا يزال على الطرف الكردي التعامل مع هذه الأوضاع المستجدة بعقلانية وعلمية منذ البداية، وليس بوقت متأخر ما كان سيوفر الكثير من الخسائر والأرواح والتضحيات. نقول أن ما حدث من تفاهمات وخصوصا المرسوم الرئاسي رقم ١٣ الذي تضمن الاعتراف بالمكون الكردي واللغة الكردية، وتشكيل ألوية محلية عسكرية يسمح ببقاء عناصر قسد ضمن مناطق عملهم، وكذلك قوات الأسايش وعناصر وموظفي البلديات والإدارة الذاتية على رأس عملهم مع استمرار تقاضي رواتبهم، لكنهم تحولوا إلى ملاك الدولة السورية من خلال عملية الاندماج، لا بد من النظر إلى هذه الأمور بعين إيجابية مقارنة بالبدائل المتاحة.. لكن في المقابل، ومراعاة لمصلحة سوريا وشعبها بكل مكوناته، من أجل بناء الدولة الجديدة لكل أبنائها، ولإنجاح العملية السياسية في البلاد، وتخطي شتى العقبات، وإتمام عملية الاندماج بالشكل الصحيح والمطلوب، لا بد لممثلي الدولة وأصحاب القرار، الابتعاد عن سياسة الاحتواء والالتفاف والأساليب التكتيكية التي دأبت سائر دول المنطقة حيال الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة، ولا بد من اعتبار الشعب الكردي في سوريا شريكا حقيقيا في الدولة على أنه المكون الثاني الرئيسي في البلاد وتثبيت حقوقه في الدستور المرتقب للدولة، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، وذلك وفقا لنظام حكم ديمقراطي لامركزي يحفظ حقوق سائر مكونات الشعب السوري، على اختلاف انتماءاتها القومية والدينية.. وبالمقابل على الطرف الكردي، بكل فصائله وأحزابه الرئيسية، وخاصة من كان منهم في مواقع اتخاذ القرارات بشكل انفرادي، إجراء مراجعة شاملة للمواقف والسياسات، والوقوف مطولا وبشكل مفصل على ما حصلت من أخطاء إدارية وسياسية وعسكرية، والإسراع في بناء مظلة سياسية، والكف عن التصرف بشكل أحادي في التفاوض واللقاءات سواء مع الحكومة أو أي طرف آخر، ويفضل تفعيل الوفد المنبثق عن كونفرانس وحدة الصف الكردي الذي انعقد في نيسان من العام الماضي، وهو خيار متاح نظرا لصعوبة إيجاد بديل له في الظروف الحالية، بهدف خوض العملية السياسية للمرحلة الجديدة في أعقاب انتهاء مرحلة قسد والإدارة الذاتية، والأهم من هذا وذاك، الحفاظ على استقلالية القرار الكردي في سوريا وفق ما تقتضيه المرحلة والمصلحة الوطنية والقومية لشعبنا السوري ومن ضمنه شعبنا الكردي.

هيئة التحرير

بيان من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

(بيان)

لم يكن إعلان الجنرال مظلوم عبدي، في (٢٥ آب ٢٠٢٦)، عن انتهاء مهمة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وحلّ مؤسساتها العسكرية والإدارية في شرق الفرات، مفاجئًا للمهتمين بالشأن الكردي. إذ جاء الإعلان تتويجاً لعملية الدمج التي أقرتها اتفاقية (٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦)، التي وُقِّعت في ظل مواجهات عسكرية عنيفة اندلعت في الأحياء الكردية بمدينة حلب بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة للجيش السوري، التي انتشرت، مع الأسف الشديد، باتجاه المناطق الكردية في شرقي الفرات بشكل سريع، ولهذا، لم يكن أمام الطرفين بديل عن هذه الحرب الكارثية سوى توقيع هذه الاتفاقية، التي نصّت صراحة على دمج قوات سوريا الديمقراطية ومؤسساتها في هياكل الدولة السورية الجديدة.

لا شك أن هذه الاتفاقية لم تحقق ما كان يطمح إليه الشعب الكردي في سوريا، ولم ترقَ إلى مستوى تضحياته الجسيمة التي قدّمها أبناؤه في سبيل تقدّم وطنه سوريا وحماية أمنه واستقراره. فإذا كان ذلك يعود، في الجانب الأكبر منه، إلى الظروف الدولية والإقليمية، وإلى العقلية الإقصائية التي تعاملت بها الحكومة السورية المؤقتة مع القضية الكردية، وامتنعت عن النظر إليها بوصفها قضية تخص ثاني أكبر قومية في البلاد، واختزلتها في بعض الحقوق الثقافية واللغوية والمناصب الإدارية والعسكرية، فإنه، في المقابل، يعود إلى جوانب القصور والخلل في أداء الحركة الكردية عموماً، ولا سيما القيادات العسكرية والإدارية التي انفردت بإدارة المنطقة لأكثر من عقد من الزمن.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، نقيم إيجابياً إعلان الجنرال مظلوم عبدي عن تنفيذ بنود اتفاقية (٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦)، والتي تُوّج تنفيذها بإنهاء مهمة قوات سوريا الديمقراطية وحلّ مؤسساتها العسكرية والإدارية، ودمجها في هياكل الدولة السورية ومؤسساتها الرسمية، ونرى أن هذا الإعلان يفتح الأبواب أمام الحركة الكردية في سوريا، لتفعيل نضالها في الساحة الوطنية، واستثمار الخطوات الإيجابية المحدودة التي اتخذتها الحكومة السورية المؤقتة، ولا سيما المرسوم الجمهوري رقم (١٣)، والبناء عليها من أجل تأمين الحقوق القومية للشعب الكردي وتثبيتها في الدستور السوري الجديد.

الأمر الذي يضع على عاتق الحركة الكردية، بمختلف روافدها السياسية والثقافية والاجتماعية، مسؤولية المبادرة إلى بناء مرجعية كردية شاملة، ومستندة إلى الشرعية القومية التي أقرّها كونفرانس (٢٦ نيسان ٢٠٢٥)، لتكون إطارًا جامعًا لتوحيد الموقف والصف الكردي، وقيادة المرحلة المقبلة بما ينسجم مع تطلعات الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة.

قامشلو: ٢٩ أب ٢٠٢٦

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

بلاغ صادرعن أحزاب اللقاء التشاوري

ستون عاما و جريدة الديمقراطي مستمرة في مسيرتها الإعلامية

بمناسبة الذكرى الستين على صدور جريدة الديمقراطي نتقدم بأطيب التهاني إلى القراء الأعزاء ونتمنى لهم الموفقية و النجاح ونجدد لهم العهد بأننا مستمرون في مسيرتنا النضالية إلى أن يحصل شعبنا الكردي على حقوقه القومية المشروعة. هيئة تحرير جريدة الديمقراطي

www.dimoqrati.net
dimoqrati@gmail.com
dimoqrati@msn.com

P.D.P.K.S
الديمقراطي

تكريم بعض الطلاب الناجحين والمتفوقين في ديرك

قامت منظمة ديرك لحزبنا الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا بتكريم بعض الطلبة الناجحين و المتفوقين للشهادتين التاسع و البكلوريا بمكتب حزبنا بمدينة ديرك.
في المقدمة رحب الرفيق نواف حمد بالحضور و دعاهم للوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الحرية، و هنأ الطلاب باسم منظمة الحزب ،و من ثم دعا الرفيق حسن جندي عضو المكتب السياسي لحزبنا لإلقاء كلمة بهذه المناسبة ، و الذي بدوره هنأ المتفوقين كما و ثمّن دور الأمهات و الآباء في تهيئة الظروف وقطف ثمرة النجاح والتفوق، مركّزا على أهميةالعلم في تقدم الشعوب و خاصة شعبنا الكردي الذي يعاني من القهر والاضطهاد ويناضل من أجل قضية عادلة.
هذا واختتم اللقاء بتوزيع بعض الهدايا الرمزية على الطلاب في جو يسوده الفرح و السرور .

٢/٩/٢٠٢٦

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

وفد من حزبنا يشارك في إحياء الذكرى السنوية الثانية عشرة للأبادة الجماعية الأليمة، التي ارتكبتها عصابات تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) الإرهابي بحق أهلنا الكرد الإيزيديين العُزّل في منطقة شنكال وضواحيها

بحضور جماهيري واسع، شارك وفد من منظمة حزبنا، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، ضمّ كلاً من الرفيقين إيسكان رشيد ولزكين سعيد، في السمنار التذكاري الذي نظّمه "فدراسيون الجمعيات الكوردية في مملكة الدنمارك"، وذلك إحياءً للذكرى السنوية الثانية عشرة للأبادة الجماعية الأليمة، التي ارتكبتها عصابات تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) الإرهابي بحق أهلنا الكرد الإيزيديين العُزّل في منطقة شنكال وضواحيها.
شهد السمنار إلقاء العديد من الكلمات التي استذكرت هذه الفاجعة الإنسانية. كما تخلل الفعالية عرض فيلم وثائقي وثّق المجازر الوحشية والانتهاكات اللاإنسانية التي تعرض لها السكان العُزّل في شنكال.
تأتي مشاركة رفاق حزبنا في هذا الاستذكار تأكيداً على الموقف المبدئي الثابت للحزب في مساندة حقوق الأخوة الإيزيديين، ودعم قضاياهم العادلة، والتشديد على ضرورة محاسبة الجناة وضمان عدم تكرار مثل هذه الفظائع بحق شعبنا.

الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

إصدارات جديدة

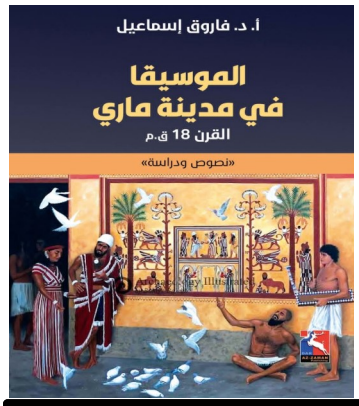

صدر عن دار الزمان كتاب جديد بعنوان "الموسيقا في مدينة ماري (القرن ١٨ ق.م) "نصوص ودراسة" للـ أ. د. فاروق اسماعيل.
"الموسيقا في مدينة ماري" رحلة إلى عالم موسيقي يمتد إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، حين كانت الموسيقا حاضرة في القصر والتعليم والحياة الاجتماعية والاحتفالات.
من خلال قراءة وترجمة ودراسة نصوص مسمارية من أرشيف ماري، يكشف أ. د. فاروق إسماعيل عن تفاصيل نادرة: موسيقيين وموسيقيات، فرقًا موسيقية، مؤسسات لتعليم الموسيقا، آلات وأجزاء آلات، معلمين ومتدربين، و»كبيرًا للموسيقيين «يتولى مكانة بارزة في القصر الملكي.
إنه كتاب لا يبحث في تاريخ الموسيقا فحسب، بل يقترب من الإنسان الذي صنعها ومارسها وتعلّمها واستمع إليها قبل نحو أربعة آلاف عام.
يضم الكتاب ١٦٨ صفحة من القطع الكبير. صمم غلافه جمال الأبطح

صدور العدد الجديد من جريدة التقدمي

صدر العددان ١٠٢ – ١٠٣ من جريدة التقدمي الشهرية الصادرة عن مكتب الثقافة و الاعلام في منظمة عفرين لحزبنا باللغتين الكردية و العربية.
تتضمن جريدة التقدمي مواضيع عديدة سياسية ، ثقافية و اخبار خاصة بمنطقة عفرين الكردية السورية.
و تركز على التوثيق و دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضية الكردية في الصحف العالمية.

٢٠٢٦ / ٨ /٢٤

مكتب الإعلام المركزي
للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

P.D.P.K.S
الديمقراطي
www.dimoqrati.net
dimoqrati@gmail.com
dimoqrati@msn.com

بلاغ صادر عن أحزاب اللقاء التشاوري

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها سوريا، وما يرافقها من تحولات سياسية وأمنية وإدارية، عقدت أحزاب اللقاء التشاوري اجتماعها الاعتيادي بتاريخ ١ أيلول ٢٠٢٦ في مدينة قامشلو، وناقشت خلاله آخر المستجدات على الساحتين السورية والكردية، ولا سيما التطورات المتعلقة بعملية الدمج، والإعلان عن حل قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، وملف الحقوق القومية والسياسية للشعب الكردي، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية المزرية، وسبل تعزيز العمل السياسي الكردي المشترك.

وأكدت أحزاب اللقاء التشاوري أن المرحلة الراهنة تتطلب مقاربة سياسية مسؤولة وواقعية، بعيداً عن سياسة الأمر الواقع والإقصاء، وأن أي ترتيبات تتعلق بمستقبل المناطق الكردية يجب أن تتم من خلال تفاهمات واضحة وضمانات سياسية ودستورية، وبما يحفظ حقوق جميع أبناء المنطقة ويعزز الاستقرار والوحدة الوطنية السورية.

وفيما يتعلق بعملية الدمج، أكد المجتمعون دعمهم لأي عملية تؤدي إلى توحيد مؤسسات الدولة، شريطة أن تكون عملية متكاملة، وأن تراعي خصوصية المناطق الكردية، وتضمن مشاركة أبنائها في مؤسسات الدولة، وتحفظ حقوقهم السياسية والثقافية والإدارية والاجتماعية، وأن تتم بشفافية ووضوح بعيداً عن سياسات الإقصاء والتهميش التي مورست في المراحل السابقة .

كما أكد الاجتماع أن القضية الكردية ليست قضية مناصب أو تعيينات إدارية، وإنما قضية حقوقية ودستورية في اطار دولة ديمقراطية تعددية لامركزية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية والشراكة الوطنية الحقيقية.

وفيما يخص اللغة الكردية، شدد المجتمعون على أن اللغة حق أساسي وطبيعي من حقوق الشعب الكردي، وأن الاعتراف بها وضمان حق تعلمها وتعليمها وتدريسها في المناطق الكردية يجب أن يكون جزءاً من الحل السياسي والدستوري، وليس قضية معزولة عن باقي القضايا المتعلقة بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا، وأن تخصيص ثلاث ساعات أسبوعياً لتدريس اللغة الكردية في المدارس لا يُعد مقبولاً ولا كافياً لتعليم لغة مكوّن رئيسي في البلد، ولا ينسجم مع حقه الطبيعي في التعليم بلغته الأم، فقد كانت العملية التعليمية في المناطق الكردية على مدى أربعة عشر عاماً، تعتمد المنهاج باللغة الكردية في مختلف المراحل الدراسية وصولاً إلى التعليم الجامعي، وبالتالي فإن التراجع عن هذا الواقع والعودة إلى تدريس اللغة الكردية بشكل محدود لا يخدم استكمال العملية التعليمية ولا يعكس مبدأ المساواة والشراكة الوطنية.

وأكدت أحزاب اللقاء التشاوري أن القرار الكردي السوري المستقل يشكل مسؤولية قومية في هذه المرحلة التي تمر بها سوريا، وأن المعالجة الوطنية للقضية الكردية يجب أن تتم من خلال الحوار السياسي السوري داخل سوريا بعيداً عن الوصاية أو تدخلات خارجية، مع الحفاظ على العلاقات الأخوية مع جميع القوى الكردستانية الشقيقة، وبما يخدم مصالح الشعب الكردي .

كما شدد المجتمعون على موقف احزاب اللقاء التشاوري الرامي الى بناء مرجعية سياسية كردية سورية جامعة، تشارك فيها مختلف القوى والأحزاب والشخصيات الوطنية والاجتماعية والثقافية، على أساس التوافق والعمل المشترك، بعيداً عن عقلية الإقصاء أو احتكار التمثيل، بما يتيح للكرد العمل معاً وفق رؤية سياسية واضحة وموحدة.

وفي الجانب السوري العام، أكد الاجتماع أن المرحلة الانتقالية تحتاج إلى معالجة الملفات الأساسية، وفي مقدمتها بناء مؤسسات الدولة، وإطلاق الحريات العامة، وتحقيق العدالة الانتقالية، وحماية حقوق الإنسان، وصياغة دستور جديد يضمن حقوق جميع المكونات، وإقامة دولة ديمقراطية تعددية لامركزية تقوم على سيادة القانون والمواطنة المتساوية.

كما عبّر المجتمعون عن قلقهم من استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية، واكدوا ان مسؤولية الدولة ومؤسساتها المعنية تأمين الخدمات الأساسية، ومعالجة أزمات الكهرباء والمياه والمحروقات، ودعم المزارعين والقطاع الزراعي، والاسراع بدفع مستحقاتهم عن موسم العام الحالي، وضبط الأسعار، وتحسين الوضع المعيشي للسكان، كذلك توقف الاجتماع امام ظاهرة انتشار الحرائق البدائية في منطقة الدرباسية بما يشكل خطراً على البيئة والصحة العامة.

وأكدت أحزاب اللقاء التشاوري أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من ردود الفعل إلى العمل السياسي المنظم، بما يعزز حضورها ودورها في الدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وفي بناء سوريا الجديدة.

قامشلو ٢ أيلول ٢٠٢٦

أحزاب_اللقاء_التشاوري

- **حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا.**
- **الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي).**
- **حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا.**
- **حركة آزادي الكردستاني في سوريا.**
- **حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري.**
- **حزب السلام الديمقراطي الكردستاني.**
- **الحزب اليساري الكردي في سوريا.**
- **الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.**

تصريح حول استهداف مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان العراق

ندين بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان العراق السيد مسرور بارزاني، ونعتبر هذا الاعتداء عملاً خطيراً يمس أمن واستقرار إقليم كردستان والعراق بأسره.

إن استهداف المؤسسات الرسمية في إقليم كردستان يمثل
تجاوزا للسيادة العراقية وتهديداً للاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

وإذ نؤكد تضامننا الكامل مع حكومة وشعب إقليم كردستان، فإننا ندعو الحكومة الاتحادية العراقية إلى تحمل مسؤولياتها الدستورية في حماية إقليم كردستان، وادانة الجهات التي تقف وراء هذا الاعتداء ومحاسبتها، ومنع تكرار مثل هذه الهجمات.

كما ندعو جميع القوى السياسية العراقية والكردستانية إلى موقف واضح وموحد في رفض استخدام الأراضي العراقية ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية بما فيها اقليم كردستان، وهدفاً للصراعات والنزاعات بين القوى الإقليمية، ونؤكد أن مثل هذه الاعتداءات لن تنجح في كسر إرادة الشعب الكردستاني أو المساس بحقوقه ومؤسساته الدستورية، بل تستدعي مزيداً من التضامن والوحدة في مواجهة التهديدات والتمسك بالحوار والحلول السياسية واحترام سيادة العراق.

قامشلو
١٨ آب ٢٠٢٦

احزاب اللقاء التشاوري

www.dimoqrati.net
dimoqrati@gmail.com
dimoqrati@msn.com
P.D.P.K.S
الديمقراطي

خوشناف موسى : مظلوم عبدي بين نار الضغوط وواقع السياسة

مظلوم عبدي بين نار الضغوط وواقع السياسة

منذ الإعلان عن تشكيل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصبحت هذه القوات لاعبًا أساسيًا في المشهد السوري، وخصوصًا في شمال وشرق سوريا. وقد تشكّلت من مكوّنات المنطقة العربية والكردية والسريانية، وكان من أبرز تشكيلاتها وحدات حماية الشعب (YPG)ووحدات حماية المرأة .(YPJ) خاضت قسد معارك قاسية ضد تنظيم داعش، وقدّمت تضحيات كبيرة، وسقط الآلاف من أبنائها دفاعًا عن مناطقهم وعن العالم في مواجهة خطر الإرهاب.

لكن اليوم، وبعد سنوات من الحرب والتضحيات، تقف قسد أمام مرحلة مفصلية، ويقف السيد مظلوم عبدي أمام واحدة من أصعب القرارات السياسية في مسيرته.

بين نار الضغوط الدولية والإقليمية، وواقع الميدان، ومطالب الشعب الكردي، يجد مظلوم عبدي نفسه أمام خيارات صعبة، ربما لا يكون فيها خيار مثالي.

فهل كان القرار الأخير تنازلًا عن تضحيات الكرد، أم أنه كان محاولة للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه في ظل موازين قوى تغيّرت بصورة كبيرة؟

هذا هو السؤال الذي يشغل الشارع الكردي اليوم.

بعد التغييرات الكبيرة التي شهدتها سوريا، دخلت قسد في مفاوضات مع دمشق، وتوّجت هذه المرحلة باتفاقات عدة، كان أبرزها اتفاق ١٠ آذار بين السيد مظلوم عبدي وأحمد الشرع، ثم تفاهمات أخرى وصولًا إلى الاتفاق الذي فتح الباب أمام دمج قسد ضمن مؤسسات الدولة السورية.

وهنا بدأ الجدل الحقيقي:

هل كان ما حدث تنازلًا، أم أن السياسة هي فن الممكن؟

علينا أن نكون صريحين مع أنفسنا.

هل كان بإمكان مظلوم عبدي مواجهة دمشق عسكريًا، في ظل التغيّرات الإقليمية والدولية المتسارعة؟

وهل كانت الولايات المتحدة مستعدة لخوض مواجهة جديدة من أجل بقاء قسد كقوة عسكرية مستقلة؟

وهل كانت تركيا ستقبل ببقاء هذا الواقع إلى أجل غير مسمى؟

وهل كان استمرار المواجهة سيؤدي بالضرورة إلى نتائج أفضل للشعب الكردي؟

هذه الأسئلة ليست تبريرًا لأحد، وإنما محاولة لفهم الواقع كما هو.

»عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة«؛ قد يكون الاتفاق الحالي بعيدًا عن طموحات الكرد، لكنه ربما حافظ على إمكانية الانتقال من العمل العسكري إلى العمل السياسي والدستوري.

وهنا يجب أن نميّز بين قسد كقوة عسكرية وبين القضية الكردية كقضية شعب وحقوق.

فحل قسد أو دمجها في مؤسسات الدولة لا يعني أن القضية الكردية قد انتهت، ولا ينبغي أن يعني التنازل عن الحقوق القومية والسياسية والثقافية المشروعة للشعب الكردي.

القضية الكردية في سوريا أقدم من قسد، وحلها لا يكون بحل قوة عسكرية، وإنما من خلال الدستور والقانون والشراكة الوطنية الحقيقية.

نحن بحاجة إلى ضمانات واضحة، وفي مقدمتها:

١- الاعتراف الدستوري بالهوية والوجود القومي الكردي.٢-

الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

٣- مشاركة الكرد بشكل عادل وحقيقي في جميع مؤسسات الدولة.

٤-معالجة قضية الحزام العربي وتداعياتها.

٥-إعادة الأسماء الكردية الأصلية للمناطق والقرى التي جرى تعريبها.

٦-معالجة الملفات التاريخية العالقة، ومنها آثار الإحصاء الاستثنائي.

٧- أن يكون تمثيل الكرد في مؤسسات الدولة تمثيلًا حقيقيًا، وليس مجرد تعيينات شكلية.

كما يجب أن يكون هناك حوار جدي ومباشر مع ممثلي الحركة السياسية الكردية في سوريا، وخاصة الوفد المنبثق عن كونفرانس ٢٦ نيسان ومخرجاته، لأن قضية شعب كامل لا يمكن اختزالها في شخص أو حزب أو قوة عسكرية.

وفي النهاية، قد نختلف مع مظلوم عبدي، وقد ننتقد بعض قراراته، وهذا حق مشروع.

لكن علينا أيضًا أن نتذكر أن السياسة هي فن الممكن، وأن الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه في لحظة صعبة قد يكون أحيانًا أكثر حكمة من المغامرة بكل شيء بحثًا عن كل شيء.

المرحلة القادمة ستكون الاختبار الحقيقي.

فإذا كانت دمشق تريد بناء سوريا جديدة لجميع أبنائها، فعليها أن تثبت ذلك بالأفعال، وأن تجعل من الحقوق الكردية جزءًا أصيلًا من الدستور السوري الجديد، لا مجرد وعود أو مراسيم قابلة للتغيير

وفي النهاية، تبقى الأيام هي الحكم.

قد تنتهي مرحلة قسد العسكرية، لكن نضال الشعب الكردي من أجل حقوقه لا ينتهي. وما نريده ليس أكثر من سوريا عادلة، يتساوى فيها الجميع، ويكون فيها الكرد شركاء حقيقيين في الوطن والقرار والمستقبل.

فالحقوق لا تُمنح... بل تُصان بالدستور، وتُحمى بالشراكة، وتبقى للأجيال.

علي شمدين:القضية الكردية لن تحلّ بخطابات الكراهية

إن المتابع للشأن السوري العام، والكردي منه على وجه الخصوص، يدرك بسهولة أن الوضع الداخلي في البلاد يسير نحو المجهول، بسبب تفرد الحكومة السورية المؤقتة بمفاصل الدولة وإدارة مؤسساتها الانتقالية، بعيداً عن المشاركة الحقيقية للمكونات الوطنية الأخرى، وبسبب تباطؤها في تنفيذ خطوات الدمج في المناطق الكردية، وتلكؤها في تنفيذ بنود الاتفاقيات الموقَّعة رسمياً بينها وبين قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ولا سيما اتفاقية ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦. وقد أدى ذلك إلى رفع منسوب القلق والخوف في المناطق الكردية، التي باتت إدارتها العسكرية المتمثلة بقسد، وإدارتها المدنية المتمثلة بالإدارة الذاتية، تنتظران الإعلان رسمياً عن حلّهما بعد استكمال عملية الدمج، التي لم تتضح حتى الآن الصيغة النهائية لشكل الإدارات الوطنية التي ينشدها الكرد في مناطقهم، والتي لا بدّ أن تأخذ الخصوصية الكردية بعين الاعتبار.

إن ركون الحكومة المؤقتة إلى الدعم الخارجي فقط، رغم أهميته، وإهمالها التام للقضايا الداخلية، وفي مقدمتها القضية الكردية، لن تقود البلاد إلى حيث يتمناه السوريون بمختلف انتماءاتهم الدينية والقومية، الذين خرجوا، قبل عقد ونصف، إلى الشوارع بصدور عارية وهم يطالبون بالحرية والكرامة. فقد يكون السوريون يتنفّسون اليوم، في ظل غياب نظام البعث الدموي، شيئاً من الحرية، لكن كرامتهم، مع الأسف الشديد، لا تزال ترزح تحت وطأة الفقر والجوع والحرمان من أبسط مقومات الحياة، من الماء والكهرباء وفرص العمل، فضلاً عن انتشار البطالة وغلاء الأسعار، وتفشي ظواهر الخطف والقتل والسرقة.

وفوق هذا وذاك، انفلتت من جديد المجاميع المسلحة، ونشطت فلول الجماعات الإرهابية المتطرفة، التي لم تنقطع صلاتها بالقوى الخارجية، وتعمل وفق أجنداتها علناً، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الكردية، فهي تترصد أيّ تطور أو تقدم، مهما كان بسيطاً، نحو منح الكرد حقوقهم المشروعة، لتسارع إلى تنظيم الهوسات والفزعات، وإيقاظ خلاياها النائمة لتعمل ضد الكرد، وتطلق بحقهم أقسى الاتهامات، إلى حدّ استباحة دمائهم، والدعوة إلى ترحيلهم ومنعهم من العودة إلى مناطقهم التي هُجّروا منها ظلماً قبل ما يقارب العقد من الزمن.

إن قيام بعض المجاميع المسلحة الحاقدة، باسم العشائر العربية، مؤخراً، بنصب (خيم الحرب)، وإعلانها في وضح النهار النفير العشائري ضدّ وجود الشعب الكردي في سوريا، والتهجم الوحشي على المهجّرين الكرد العائدين إلى بيوتهم في مدينة سري كانيي، يؤكد أن الأوضاع تسير نحو الأسوأ، ما لم تبادر الحكومة المؤقتة إلى الالتزام باتفاقياتها الموقعة مع قسد، والإيفاء بوعودها بإعادة المهجّرين إلى مناطقهم وبيوتهم معززين ومكرمين. ولا سيما مهجرّي سري كانيي، وكري سبي، وما تبقى من مهجّري عفرين.

كما أن هذه الحكومة المؤقتة مطالبة، قانونياً وأخلاقياً، بلجم المجاميع الشوفينية المسلحة التي تدعو علناً إلى منع الكرد من المشاركة في إدارات الدولة ومؤسساتها، والمبادرة العاجلة إلى فتح حوار وطني جاد مع ممثلي الشعب الكردي الحقيقيين، وتحديداً مع الوفد الكردي المنبثق عن كونفرانس ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، لمناقشة القضية الكردية باعتبارها قضية قومية ووطنية، وليست مجرد ملف إداري أو وظيفي. والتوصل، بإرادة وطنية واحدة، إلى رؤية مشتركة لحل القضية الكردية في سوريا، والعمل معاً على تثبيت هذا الحل في الدستور السوري الجديد.

فمثل هذه القضية الوطنية العادلة، التي تخص ثاني أكبر قومية في البلاد بعد القومية العربية، ويتمركز أبناؤها بصورة رئيسية في مناطقهم التاريخية في الجزيرة وكوباني وعفرين، ويُقدَّر حجمهم بما يزيد على (١٥%) من مجموع سكان البلاد، ولم يبخلوا في تقديم الغالي والنفيس من أجل استقلال وطنهم سوريا وازدهاره، لا يمكن حلها من خلال الترغيب، ومنح بعض المناصب والوظائف والمقاعد البرلمانية لجهات كردية دون غيرها، أو من خلال أساليب الترهيب والتخويف واستخدام القوة، وبث خطاب الكراهية والحقد والانتقام من هذا المكون الأصيل.

الحقيقة هي أن هذه الأساليب أثبتت فشلها طوال عهد البعث البائد، ولم تأتِ بالنتيجة التي كان أصحابها يهدفون إليها، وهي إنهاء الوجود الكردي. فأصحاب هذه العقلية ذهبوا، وبقيت القضية الكردية محصَّنة بعدالتها وشرعيتها. ولهذا لا خيار أمام الجميع إلا العمل معاً من أجل بناء سورية ديمقراطية، تعددية ولا مركزية، يضمن دستورها الجديد حقوق مكوّناتها من دون استثناء، ولا سيما حقوق الشعب الكردي

www.dimoqrati.net
dimoqrati@gmail.com
dimoqrati@msn.com
P.D.P.K.S
الديمقراطي

صديق ملا : الحركة الكردية ومهمة الاستعداد للمرحلة المقبلة

صديق ملا
الحركة الكردية ومهمة الاستعداد للمرحلة المقبلة.

بعد اكتمال عملية الدمج العسكري والأمني والإداري لـ»قسد «داخل مؤسسات الدولة السورية والتي أُعلن عنها في أواخر شهر/آب الجاري من عام ٢٠٢٦، والتي باتت واقعا بغض النظر عن آليات وسلوك الجهة التي اتخذت قرارها بشكل منفرد دون العودة أو استشارة الأطراف ذات الثقل في الحركة السياسية الكردية، فإن العمل الجاد والحقيقي للكرد في المرحلة القادمة
ينبغي أن يتركَّز على تثبيت حقوق الكرد في الدستور المزمع كتابته لاحقا والذي ينبغي أن يتضمن الاعتراف بوجود الكرد التاريخي كشعب أصيل وثاني أكبر قومية في سوريا، وصون حقوقه في المواطنة المتساوية والشراكة الحقيقية في الإدارة وكافة المؤسسات السيادية للدولة.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال العمل والسعي إلى تطبيق اللامركزية كنظام إداري يراعي خصوصية المناطق الكردية ليتكوَّن لدى المواطن الكردي إحساس بأنه شريك فعلي في إدارة بلده، ويترسخ لديه شعور الانتماء بعد عقود من عقدة الإحساس بالغربة داخل بلده، وتزول معها كافة القضايا والتعقيدات التي تراكمت لعقود من القهر وذلك بالشروع في معالجة هذا الإرث الثقيل للمراحل السابقة ((الإحصاء الجائر والحزام العربي والتغيير الديمغرافي)) وغيرها من المشاريع التمييزية التي خلَّفها نظام البعث، وتعويض الكرد عن الأضرار التي لحقت بهم. وعليه يمكن التخلص من تلك السياسات الاستثنائية الجائرة من خلال تحويل المرسوم رقم ١٣ وملحقاته إلى سياقات دستورية تنفيذية متقدمة تلبي طموحات الشعب الكردي في سوريا الجديدة.و لتحقيق هذا المطلب الملحّ ينبغي أن تبادر أطراف الحركة السياسية الكردية إلى اتخاذ مواقف عملية وذلك من خلال طرح رؤية واضحة، واتخاذ موقف موحد يتماشى مع الظروف الراهنة، والعمل بمسؤولية على تجاوز حساسيات الماضي وحالة الانقسام التي أضعفت الحركة وأوصلتها إلى حالة من انعدام الثقة و التوافق بين أطرافها حتى في الحدود الدنيا تجاه قضايا مصيرية.

لذا فإن المطلوب كرديا في المرحلة الراهنة الانتقال إلى المعادلة الجديدة التي تستدعي موقفا موحّدا ومسؤولا. يمكن العمل عليه بالاعتماد على الخطوة التاريخية المنجزة والتي لاقت قبولا لافتا. وهو العمل

بمخرجات كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي الذي انعقد في مدينة قامشلو في شهر نيسان من العام الماضي ، والمتفق عليه كردياً وكردستانياً تلك الخطوة التي تعتبر الأهم في تاريخ الحركة السياسية الكردية في كردستان سورية منذ نشوء أول حزب كوردي سياسي في خمسينيات القرن الماضي ، وتفعيل دور الوفد الكردي المنبثق من هذا الكونفرانس مدعوما بذوي الاختصاص في القانون والفقه الدستوري واللغة والإعلام ليكون مؤهلا ومستعدا لأية مهمة مستقبلا وليكون مشاركا في كتابة وإعداد دستور سوريا الجديدة ليكون هذا المسعى الهدف والخطوة التي يجب العمل على تحقيقها باعتبارها بمثابة الإنجاز على درب تحقيق حلم الكرد في سوريا المستقبل.

عبدالعزيز الحسين: بين الضغط الخارجي والأخطاء الداخلية

كيف وصلنا إلى ما يحدث اليوم؟ وهل ما نشهده هو نتيجة ضغوط خارجية مارستها أطراف إقليمية ودولية، إلى جانب قوى وصفها البعض بأنها عميلة في المنطقة والداخل؟ أم أن ما يحدث هو نتيجة أخطاء تراكمت على مدى سنوات، وأسهمت في الوصول إلى هذه المرحلة؟

في تقديري، فإن الإجابة لا يمكن اختزالها في عامل واحد، بل يبدو أن الأمر نتاج تداخل واضح بين الضغط الخارجي والأخطاء الداخلية، مع وجود تأثير كبير للضغوط الإقليمية والدولية ومحاولات التأثير في المشهد الداخلي.

وهذا كله لا يعني، كما يحاول البعض تفسيره، أن قوات سوريا الديمقراطية »قسد «لم تحقق مكاسب أو إنجازات خلال السنوات الماضية. فهناك مكاسب سياسية وعسكرية وأمنية يعرفها الجميع، ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها. لكن، في الوقت نفسه، فإن هذه المكاسب، باعتراف الكثيرين، لم تكن على مستوى التضحيات الكبيرة التي قُدمت، ولا على مستوى الدماء الزكية التي أُريقت، والتضحيات التي قدمها أبناء المنطقة طوال السنوات الماضية.

ومن هنا، فإن السؤال الأهم اليوم ليس فقط من المسؤول عما حدث؟ بل أيضًا ما الحل؟ وكيف يمكن تجاوز هذه المرحلة بأقل الخسائر، وتحويل ما جرى إلى فرصة لإعادة ترتيب البيت الداخلي وبناء رؤية أكثر تماسكًا للمستقبل؟

أولًا، لا بد من العمل الجاد على تحقيق تلاحم الصف الكردي الداخلي، وتجاوز الخلافات والانقسامات، لأن المرحلة الحالية لا تحتمل المزيد من التشتت. وحدة الموقف الكردي، مع الحفاظ على التنوع والاختلاف السياسي، أصبحت ضرورة وليست خيارًا.

ثانيًا، يجب تعزيز التحالف مع جميع القوى الوطنية السورية، وكل القوى والمكونات التي تؤمن بسوريا ديمقراطية تحفظ حقوق جميع أبنائها، بعيدًا عن الإقصاء والتهميش والاستفراد بالقرار.

ثالثًا، من الضروري إعادة النظر في بعض التحالفات الدولية والإقليمية والداخلية، ودراسة المصالح المشتركة بواقعية، وعدم التعامل مع أي تحالف باعتباره ثابتا إلى الأبد. السياسة تقوم على المصالح المتبادلة، ولذلك فإن حماية مصالح شعبنا وقضيتنا يجب أن تكون في مقدمة أي حسابات سياسية.

رابعًا، نحن بحاجة إلى مراجعة داخلية حقيقية، وغربلة الصفوف من الانتهازيين والفاسدين وكل من استغل الظروف لمصالحه الشخصية. فالمرحلة المقبلة تحتاج إلى أصحاب الكفاءة والنزاهة والمسؤولية، لا إلى من يبحثون عن مواقع أو مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة.

كما أن الابتعاد عن الاستفراد والتهميش، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية الحقيقية، والاستماع إلى مختلف الآراء والانتقادات، يمكن أن يشكل أساسا لإعادة بناء الثقة بين المجتمع والقوى السياسية والعسكرية.

وفي المقابل، فإن المرحلة المقبلة تتطلب المزيد من الوحدة واليقظة والاستعداد لمواجهة جميع الاحتمالات، لأن ما يحدث في منطقتنا ليس معزولًا عما يجري في العالم. نحن أمام تحولات سياسية وإقليمية ودولية كبيرة، وإعادة رسم للتحالفات وموازين القوى، ولذلك فإن التعامل مع المرحلة يحتاج إلى قراءة دقيقة وهادئة، بعيدا عن الانفعال وردود الفعل الآنية.

قد تكون المرحلة صعبة، وقد تكون الأخطاء كثيرة، وقد تكون الضغوط الخارجية كبيرة، لكن تجاوزها ممكن إذا تحولت المحنة إلى فرصة للمراجعة وإعادة ترتيب الأولويات، وإذا أدرك الجميع أن قوة أي مشروع لا تأتي من طرف واحد، بل من وحدة المجتمع، وتماسك الصفوف، ووضوح الرؤية، والقدرة على بناء علاقات متوازنة مع مختلف القوى.

المطلوب اليوم ليس البحث عن شماعة نعلق عليها كل الأخطاء، ولا إنكار ما تحقق من مكاسب، وإنما الاعتراف بما تحقق، ومراجعة ما أخفقنا فيه، واستخلاص الدروس، ثم بناء مرحلة جديدة أكثر وحدة وواقعية وقدرة على مواجهة التحديات.

وحدَه التماسك الداخلي، إلى جانب الانفتاح على القوى الوطنية، والمراجعة الجادة للتحالفات والسياسات، ومحاربة الفساد والانتهازية، يمكن أن يفتح الطريق أمام مرحلة أكثر استقرارا، ويحفظ ما تحقق من مكتسبات، ويمنع تكرار الأخطاء.

www.dimoqrati.net
dimoqrati@gmail.com
dimoqrati@msn.com
P.D.P.K.S
الديمقراطي

نواف حسن : القطاع الزراعي يستغيث

يعد القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الدعامة الأساسية للإقتصاد الوطني وخاصة لدى الدول النامية التي لا تمتلك موارد أخرى لدعم اقتصادها وتعتبر محافظة الحسكة الأولى على مستوى البلاد بإنتاج المحاصيل الاستراتيجية من القمح والقطن و تعتبر "سلة سوريا الغذائية".

لذا أولت الجهات المعنية في البلاد إهتماما بهذا القطاع باستبدال الأصناف القديمة من بذار القمح بأصناف جديدة عالية الإنتاج ويتصدر إنتاج هذا المحصول محافظة الحسكة بنسبة تقارب ٣٧% ومحافظة الرقة وحلب تساهمان بـ ١٨% من إجمالي الإنتاج بينما تساهم محافظة دير الزور بنسبة ١١% من الإنتاج الكلي.

وفي هذا المجال طورت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سوريا عبر برامج التحسين الوراثي عدة أصناف معتمدة ومحلية عالية الإنتاجية من بذار القمح ، وانتاجيتها العالية بنوعيه القاسي والطري.

فالمساحات المزروعة بمحصول القمح(المروي والبعل) في محافظة الحسكةتقدر بين ٦٠٠،٠٠٠ و ٨٠٠،٠٠٠ هكتار ، وتنتج نحو ٣٠% إلى ٤٠% من إجمالي القمح في سوريا. وسُجل أعلى إنتاج لمحصول القمح في سوريا في عام ٢٠٠٦، حيث بلغ الإنتاج نحو ٤,٩ ملايين طن (بين زراعة مروية وبعلية) وبذلك وصلت البلاد للإكتفاء الذاتي مع وجود فائض كبير للتصدير وتأمين مخزون استراتيجي يكفي لعامين و شكل القمح المروي نحو ٧٠% من ذلك الإنتاج، بينما كان إنتاج سوريا من القمح في موسم ٢٠٢٥ نحو ٩٣٤ ألف طن متأثراً بشدة موجات الجفاف وقلة الهطولات المطرية وتراجع كبير في المساحات المروية لندرة المحروقات من جهة وغلائها من جهة أخرى في ذلك الموسم ونتيجة طبيعية للأزمة التي كانت تعاني منها البلاد. بينما شهد موسم القمح لموسم ٢٠٢٦ الوصول لمرحلة الإكتفاء الذاتي حيث بلغ الإنتاج ٣ـ ٣,٥ مليون طن إلا أن ذلك كان نتيجة لظروف استثنائية كنتيجة طبيعية للهطولات المطرية الكبيرة التي عوضت عن فقدان المحروقات في الفترات الحرجة لحاجة المحصول للري وزراعة مساحات بعلية كبيرة .

وفي سياق الاهتمام بالقطاع الزراعي طوّرت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سوريا عبر برامج التحسين الوراثي عدة أصناف رئيسية معتمدة من القطن المحلي، تتوزع حسب المحافظات والظروف البيئية لتلائم التبكير والمقاومة، والتي ساهمت بزيادة المساحات المزروعة حيث بلغت المساحات المزروعة بالقطن نحو ٢٣٨ ألف هكتار عام ٢٠٠٥ و إنتاج نحو مليون وخمسين ألف طن من القطن المحبوب (القطن قبل الحلج) حيث احتلت سوريا مراكز متقدمة عالمياً من حيث الإنتاج في وحدة المساحة .ومقارنة بسيطة لبيان مدى تراجع المساحات المزروعة لهذا المحصول فالمساحة المزروعة لهذا الموسم ٢٠٢٦ كانت ٢٦،٥٣٩ هكتار والانتاج المتوقع ٨٠ الف طن فقط . ويعود هذا التراجع لأسباب عديدة كان من أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج وبشكل خاص ارتفاع أسعار الأسمدة وندرة المحروقات ناهيك عن انعدام الدعم المصرفي بعد الأزمة التي عانت منها البلاد .

وهنا لابد من التذكير أن هذا القطاع بحاجة دائمة ومستمرة لتقديم الدعم المستمر لتطويره، بتأمين كافة مستلزمات الانتاج من بذار وأسمدة ومبيدات لمكافحة الأعشاب الضارة وتأمين القروض الطويلة الأجل لشراء شبكات الري الحديثة بفوائد رمزية كي لا يثقل كاهل المنتج وعلى أن تتحمل الدولة جزءاً من تكاليف الانتاج ناهيك عن دعم المراكز البحثية لاستنباط الأصناف الجديدة العالية الانتاج و المقاومة للآفات المرضية من بذار محصولي القمح والقطن الاستراتيجيين لكي يبقى هذا القطاع داعماً للاقتصاد الوطني وخاصة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد والحاجة لبناء ركائز اقتصاد يمكن الاعتماد عليه. ولا بد من الإشارة أيضاً لأمر مهم سيكون له تداعيات كثيرة على المنتجين وهو تأخير صرف فواتير القمح والدفع تقسيطاً، ونحن على أبواب موسم جديد ناهيك عن الديون المتراكمة عليهم وأخذ كل التدابير اللازمة للتحضير للموسم الجديد من المحروقات اللازمة لفلاحة الارض تمهيداً لزراعتها وسقايتها وفتح المصارف الزراعية والمصالح الزراعية للبدء بمنح المزارعين التراخيص اللازمة لتمويلهم مصرفياً بكافة مستلزمات الانتاج الزراعي بدءاً من القروض المصرفية لإصلاح محركات الديزل، ولتركيب شبكات الري الحديثة و تأمين البذار اللازم للموسم الجديد والأسمدة بأسعار مقبولة، و مبيدات الأعشاب اللازمة لرش حقول القمح باستخدام الطيران الزراعي على أن تتحمل الدولة جزءاً من قيمتها كي تعود البلاد لمرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية وتصدير الفائض من الإنتاج لتوفير النقد الأجنبي الازم لدعم وتطوير اقتصاد البلاد .

فيصل مجيد : مأساة الجزيرة السورية: موسم الحصاد يفتح أبواب الجوع والديون

مأساة الجزيرة السورية: موسم الحصاد يفتح أبواب الجوع والديون
بقلم: الكاتب فيصل مجيد

تعيش سوريا عموماً، ومناطق الجزيرة على وجه الخصوص، على وقع أزمة اقتصادية تجاوزت في شدتها كل ما مرَّ به البلاد طوال العقود الماضية. فلم تعد المشكلة تقتصر على الغلاء الفاحش للمواد الذي يلتهم القوت اليومي، ولا على الأجور الضئيلة التي فقدت قدرتها الشرائية تماماً، بل تمتد اليوم لتضرب شريان الحياة الأساسي في المنطقة المتمثل في القطاع الزراعي. ولأول مرة في تاريخ سوريا الحديث، يجد الفلاح السوري نفسه عاجزاً عن تحصيل ثمن محصوله من الحبوب، بعد أن أفرز الموسم الزراعي كميات وفيرة كان من المفترض أن تكون باب فرج ورخاء، فإذا بها تتحول إلى عبء ثقيل وكابوس يهدد لقمة عيش آلاف العائلات.

إن القرار الحكومي القاضي بصرف مستحقات الفلاحين بطريقة التقسيط، ومعالجة التأخير المالي بآلية تتجاهل واقع المنطقة، يُعد تحولاً خطيراً في إدارة الملف الزراعي؛ فكان الأجدى بالجهات المعنية بيع جزء من هذا المحصول الوفير في الأسواق لتأمين السيولة النقدية الشفافة وصرف الحقوق لأصحابها فوراً، بدلاً من إعطاء وعود قد تمتد لأكثر من ثلاثة أشهر. هذا التأخير يضع الفلاح أمام معادلة صعبة، فكيف لزارع لم يستطع حتى اللحظة سداد ديون العام الماضي المستحقة عليه من سماد وبذار وأجار آليات، أن يستعد للبدء بموسم زراعي جديد يحتاج إلى تكاليف باهظة؟

ولم تقف آثار هذه الأزمة عند حدود الأراضي الزراعية، بل بدأت شراراتها تمتد لتضرب النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي في المنطقة؛ إذ تشهد القرى والمدن حالة من التوتر الشديد والمشاكل المتصاعدة بين الدائنين والمدينين. فالمعروف عرفاً وتاريخياً في منطقة الجزيرة أن بداية الشهر الثامن، وتحديداً تاريخ الأول من آب (٨/١)، هو الموعد المقدّس لفضّ النزاعات الماليّة وسداد الديون المتعلقة بالزراعة. ومع انهيار هذا التاريخ وعدم وفاء الفلاحين بالتزاماتهم نتيجة دفع مستحقاته بالتقسيط بات الجميع في مأزق مالي وأخلاقي لا يحمد عقباه.

وتزداد هذه الصورة قسوة مع اقتراب موعد افتتاح المدارس والجامعات، حيث تقف الأسر العاجزة ذهولاً أمام متطلبات أبنائها الطلبة، من أقساط ومستلزمات ومصاريف نقل وتأمين سكن، في ظل جفاف السيولة تماماً من أيدي الناس. إن هذا الواقع المأساوي يطرح أسئلة ملحة وحارقة تنتظر إجابات جادة ومسؤولة: كيف سيستمر التعليم؟ وكيف سينجو القطاع الزراعي من هكذا سياسة؟ وهل تُترك الجزيرة السورية، سلة غذاء البلاد، تصارع الفقر والديون وحدها في مواجهة قرارات قاصرة لا تراعي ألم المواطن ولا واقع الأرض؟

DEMÊ GA DIKEVE KÊR PIR DIBIN

DEMÊ GA DIKEVE KÊR PIR DIBIN

Herêma rojhilata navîn di guhertin û tevliheviyên mezin re derbas dibe ji 15 alan ve û bi taybet van herdu salên dawî, bêguman kirîza sûrî ya ku ji 2011an ve dest pê kiriye re-wşeke nû afirand ku navnîşana wê ya sereke derketina giropên islamî yên radîkal, bi taybet (Cebhet Elnusra û DAIŞ) bû .
Lewma Kurd weke geleke resen li herêmê û bê hebûn û piştneçar ma ku tevlî vê rewşê bibe bi armanca bergirî û parastina herêmên kurdî , û demê ku Cîhanê tevî dît ku tenê şervanên kurd dikarin rûbiriwyê van komên tundrew bibin , rabûn dewletên bihêz di serî de Emerîka hevpeymaniyek ji gelek dewletên Cîhanê avakirin û dest bi alîkariya hêzên kurdî kirin - Pêşmerge li Herêma Kurdistana Iraqê û YPG li herêmên kurdî li Sûryê ya ku nav lê hat kirin HSD 2015an piştî tevlîbûna pêkhateyên dî ji Ereb û Siryanan - û jibo cara yekemîn di dîroka nû de û piştî sed salan ji çewsandin û bêdengkirina kurdan li ser destê dewletên dagirkerên Kurdistanê hêzên kurdan çêbûn û nav û deng dan Cîhanê bi lehengî û fidakariya xwe û dest deynan li ser rûberên berfireh pîştî şikandina wan hêzên tundrew.
Lewma di serî de dewleta tirk ket liv û tevgereke xurt da ku evê rewşa nû beravêtî bike û kurdan bişkîne û bi hemî der-fetên xwe yên ewlehî û rêzanî û aborî kar kir, û mixabin karîbû ku sûdê ji nakokî û dijberiyên dewletên mezin bigre û bi alîkariya derfetên aborî yên dewletên erebî .
Weke ku tê xwiyakirin û li gorî bercewendiyên dewletên rojava û bi taybet Emerîka ku ewên herêmê bi giştî radestî hêzên sinî yên tundrew bikin - ji xwe ew jî naskirî ne bi dijîtiya kurdan û hemî pêkhateyên dî bi giştî - lewma bi mixabinî kurd rastî şikestin û paşveçûnê tên û bi taybet biryara wezareta berevaniyê ya Emerîka vê dawiyê ku piştgiriya leşkerî ji hêzên Pêşmerge jî radiwestîne piştî ku ji HSDê jî rawestandî berî çend heyvan .
Erê rast e ku avakirina dewleteke kurdî serbixwe dijwar û ne pêkan e di rewşa niha de, û şikestina kurdî çavlirê bû, lê tişta ku cihê xemgînî û daxê ye ew e ku em dibînin gelê Kurd weke gayê ku dema dikeve û çawa kêr pir dibin jibo serjêkirina wî , wisa jî helwestên hinek pêkhateyan jibo kurdanhatinguhertin, bi taybet wek:
Hin alî û kesayetiyên kurdî bi xwe ku xwefiroş in û li dijî vîn û doza gelê xwe kar dikin.
Erebên ku heta berî çend rojan jî dihatin parastin di bin siha hêzên kurdî de ji kuştin û talankirinê û birçîbûnê.
Kirîstiyanên ku di bin siha rêveberiyên kurdî de jiyanek herî aram û serbest û aştiyane dijîn ku li tu deverên dî peyda na-be ne li Sûryê û ne li Iraqê.
Heta hin hozên ku bi koka xwe Kurd in weke Mihelmiyan û îro xwe li kurdîtiya xwe didin mandilê û xwe dikin Ereb.
Lewma ji kurdan hemiyan tê xwestin tevgera siyasî û gel ku bi hev re kar bikin bi yekdestî û yekrêzî jibo parastina xwe ji vê rewşa dijwar heta ku derfeteke nû û baş peyda bibe ji rûmet azadiya kurdan re.

Dûmahiya Destpêkê

mafên *wan ên neteweyî yên rewa bi kar tînin, dûr bikevin û divê gelê Kurd li Sûryê wek hevpişkê rasteqîn di dewletê de wekî pêkhateya sereke ya duyem a welat were dîtin, divê mafên wan di destûra nû de werin garantîkirin û zimanê Kurdî li herêmên ku pi-ranî Kurd lê dijîn wek zimanê fermî were naskirin , ev yek li gorî sîstema demoqratîk ya nenavendî ye ku mafên hemî pêkhateyên gelê* ***Sûryê*** *diparêze, bêyî ku girêdanên wan yên etnîkî û olî bin , ji aliyê din ve, aliyê Kurd, tevî hemî fraksiyon û partiyên sereke, bi taybetî yên ku di pozîsyonên biryardayînê de takekesî bûne, divê helwest û polîtîkayên xwe di ber çavan re derbas bikin, şaşiyên rêveberî û siyasî û leşkerî bi baldarî lêkolîn bikin, avakirina sîwaneke siyasî bileztir bikin û di danûstandin û civînan de bi yekalî tevbig-erin, çi bi hikûmetê re an jî aliyek din , çalakkirina şandeya ku di encama Konferansa Yekîtiya Kurdan de di Nîsana sala borî de pêk hat, û ev bijardeya herî baş e , jiber zehmetiya dîtina alternatîvekê di şert û mercên heyî de , armanc ew e ku beşdarî pêvajoya siyasî ya qûnaxa nû ya piştî bidawîbûna QSD û rêveberiya xweser bibe , ya herî giring ew e ku serxwebûna biryardayîna Kurdan li Sûryê li gorî pêdiviyên vê qûnaxê û bercewendiyên neteweyî û etnîkî yên gelê me yê Sûryeyê, di nav de gelê me yê Kurd, were parastin.*

Desteya sernivîser

P.D.P.K.S
Dîmoqratî

Rojnameya Dîmoqratî ji sala 1966an de bi derdikeve

Rojnameya Navendî ya Partiya Demoqrat a Pêşverû ya Kurd Li Sûriyê Hejmar* (660) *Êlûn - 2026

Destpêk

Heger em aliyên hestyarî û karvdanên xweriskî li aliyekî bihêlin û ji zimanê kirêtî û xiyanetê dûr rawestin, li ser tiştên ku bi entegrasyona Hêzên Sûryeya Demokratîk û rêveberiya xweser li herêmên bakur-rojhilatê Sûryê pêk hatine, wekî ku jê re dihat gotin, tiştê ku li ser bingeha peymana ku ji aliyê fermandarê QSD birêz Mazlûm Ebdê ve bi serokê dewletê yê demkî birêz Ehmed El-Şere re hatiye wajokirin, dikare bê gotin ku encameke herî baş e, û ne ku em bergiriya ti alîyekî bikin , encameke herî baş e, û ew nikare baştir be, ji ber guhertinên hevsengiya hêzan û bercewendiyên navdewletî û herêmî, bi taybet helwesta Emerîkayê ya ku jiber ku Emerîka rêkeftinên herêmî li ser milmilandin û operasyonên rûbirûbûn û şer bi Îranê re pêk anî , çareserkirina rewşa Sûryê piştî hilweşîna rejîma berê parçeyek ji van rêkeftinan bû , jiber vê yekê, aliyê kurdî gerek bû û hîn jî gerek e ku ji destpêkê ve bi awayekî hişmendî û zanistî kar bike , ne paşê, ku dê gelek ziyan, can û qurbanî rizgar bikira , em dibêjin ku tiştê ku di warê lihevkirinan de qewimî, bi taybet bi-ryarnameya serokkomariyê ya hejmar 13, ku tê de naskirina pêkhateya kurdî û zimanê kurdî heye û avakirina tugayên leşkerî yên herêmî derfetê dide endamên QSD'ê ku di warên xwe de bimînin, her wiha hêzên Asayîşê û karmendên şaredarî û rêveberiya xweser jî li ser karê xwe berdewam bin û mûçeyên xwe werbigirin lê belê ew dê bi rêya pêvajoya entegrasyonê bibin beşek ji karmendên dewleta Sûryeyê. Divê ev mijar bi awayekî erênî li gorî alternatîvên heyî werin dîtin , ji aliyekî din ve, li ber çavgirtina bercewendiya Sûryê û gelê wê di hemî pêkhateyên xwe de, avakirina dewleteke nû ji bo hemî welatiyên xwe, misogerkirina serketina pêvajoya siyasî li welat, derbaskirina astengiyên curbicur û jibo temamkirina pêvajoya entegrasyonê, divê nûnerên dewletê û biryardarên wê ji tektîkên dorpêçkirinê, polîtîkayên revandinê û nêzîkatiyên tektîkî yên ku welatên din ên herêmê di dîrokê de li dijî gelê Kurd

Rûpel 7

Partiya me sersaxiya Leyla Zana dike

Partiya Demoqrata Pêşverû ya Kurdî li Sûriya
حزبی دیموکراتی پێشکەوتنخوازی کوردی لە سووریا
الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

(Birûska Sersaxiyê)

Xwîşka Hêja : Leyla Zana

Silav û rêz:

Bi dilekî xemgîn me nûçeya koçkirina dawî ya siyastmedarê Kurd yê naskirî û serokê berê yê Şarewaniya Amedê (Mihdî Zana), bihist, û bi vê boneya xemgîn û nexewş, em bi navê Mekteba Siyasî ya (Partiya Demoqrata Pêşverû ya Kurdî li Sîriya) sersaxiyê ji we û malbata were dixwazin, û hêvî dikin ku ciyê xebatkerê binavûdeng Mihdî Zana buhişt be.

Qamişlo: 30/8/2026

Mekteba Siyasî ya
Partiya Demoqrata Pêşverû ya Kurdî li Sîriya

(Birûska Sersaxiyê)
Xwîşka Hêja : Leyla Zana
Silav û rêz:
Bi dilekî xemgîn me nûçeya koçkirina dawî ya siyastmedarê Kurd yê naskirî û serokê berê yê Şarewaniya Amedê (Mihdî Zana), bihìst, û bi vê boneya xemgîn û nexewş, em bi navê Mekteba Siyasî ya (Partiya Demoqrata Pêşverû ya Kurdî li Sîriya) sersaxiyê ji we û malbata were dixwazin, û hêvî dikin ku ciyê xebatkerê binavûdeng Mihdî Zana buhişt be.
Qamişlo: 30/8/2026

Şandek ji partiya me beşdarî rêûrismê 81'emîn salvegera damezirandina PDK Îran bû

Partiya Demoqrata Pêşverû ya Kurdî li Sûriya
حزبی دیموکراتی پێشکەوتنخوازی کوردی لە سووریا
الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

(PÎROZBAHÎ)

Berêz: Partiya Demoqrata Kurdistana Îranê (Komîteya Giştî ya Elmaniya).

Silavên gerom ji bo we hene:

Bi helkefta (81)'mîn, salvegera dameziriandina partiya we ya xebatker (Partiya Demoqrata Kurdistana Îranê), bi navê Rêveberiya Ewropa ya partiya xwe (Partiya Demoqrata Pêşvero ya Kurdî li Sûriya), û bi navê hemî heval û dost û alîgirên wê, em we û heval û dostên partiya we ya bira tevan pîroz dikin, û hêviya serkeftinê ji xebata we ya rewa re dixwazin ji bo bi destxistina mafê miletê kurd li Rojhilata kurdistan.

Em îro vê bîranînê li we pîroz dikin di demekê de ku xwebextane we bi serkeftî yekrêziya partiya xwe parastiye, ji ber ku yekrêziya we baştrîn çeke li dijî vê rêjîma kevneperest û hov, û ji bo bidestxistina mafê miletê kurd li rojhilata kurdistan.

Her wiha, di dema ku em şanaziyê dikin bi wan pêwendiyên dîrokî di navbera herdû partiyên me yên birade, em dûpat û tekeze jî dikin li ser xurtkirin û kûrkirina van pêwendiyan di xizmeta miletê me û pirsa wî ya netewî de.

Her bijîn..

15.8.2026

Rêveberiya Ewropa ya
Partiya Demoqrata Pêşverû ya Kurdî li Sûriya

Bi helkefta 81'emîn salvegera damezirandina Partiya Dîmoqrat a Kurdistana Îran ,şandek ji partîya me ,Partiya Dîmoqrat a Pêşverû ya Kurd li Sûriyê beşdarî rê û rismê wê boneyê bû ku di 15.08.2026li bajarê Frankfortê yê Elmaniya hateibû vejandin

Herweha bi vê helkefta pîroz û bi nirix ,şandeya partîya me peyameke pîrozbahiyê radestî Komîteya berpirsiyar kir.

Têde bal hat kişandin li ser têkiliyên dîrokî yên dûr û dirêj di navbera me herdû partiyan de ,me hêvî hey ku ev peywendî bi şêweyekî cawîdanî heta heta berdewam bike .

Her weha em ji bîr nakin ku partiya we karekî dûr û dirêj dike û hînjî dike li dijî desthilateke dektator û faşist ,ji bo misokerkirina mafê miletê Kurd yê çarenûs li Kurdistana rojhilat .

Ragihandina Navendî ya PDPKS